S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3191
31 March 1993

ARABIC

مجلس الأمن

UN LIBRARY
APR 02 1993
UN/SA COLLECTION

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والتسعين
بعد الثلاثة آلاف والمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الأربعاء، ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣، الساعة ١٦/٤٠

الرئيس:	السيد أوبراين	(نيوزيلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	اسبانيا	السيد بيداووي
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	جيبوتي	السيد علهاي
	الرأس الأخضر	السيد بربوسا
	الصين	السيد شين جيان
	فرنسا	السيد مريميه
	فنزويلا	السيد أريا
	المغرب	السيد بن جلون - تويمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	هنغاريا	السيد إردوس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ووكر
	اليابان	السيد شيغي

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٤٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل البوسنة والهرسك يطلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ميسيتش (البوسنة والهرسك) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

يجتمع مجلس الأمن استجابة للطلبين الواردين في الرسالتين المؤرختين ١٨ آذار/مارس ١٩٩٣ والموجهتين الى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين للبوسنة والهرسك وتركيا لدى الأمم المتحدة، الوثيقتين S/25434 و S/25437 على التوالي.

معروض على أعضاء المجلس الرسائل المؤرخة ٦ و ١٣ و ٢٠ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٢ و ١٦ و ١٩ و ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٣ والموجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن والواردة في الوثائق S/24783 و S/24810 و S/24840 و S/24870 و S/24900 والإضافات ١ الى ٣١ و S/25443 و S/25444 و S/25456 و S/25457 على التوالي.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/25440 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته اسبانيا وباكستان وفرنسا والمغرب والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق التالية: S/25459، رسالة مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٣ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة؛ و S/25450

و S/25467، رسالتان مؤرختان ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٣ على التوالي موجهتان الى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الأمر كذلك.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

قبل أن أطرح مشروع القرار للتصويت أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يجتمع مجلس الأمن اليوم لاتخاذ قرار ذي أهمية سياسية بالغة. لقد بلغنا نقطة تحول هامة في هذه الأزمة المأساوية التي رافقت تفكك يوغوسلافيا سابقا قبل ١٨ شهرا. وقد رحبنا في الأسبوع الماضي بالتقدم الحاسم صوب تحقيق حل سلمي عندما وقع إثنان من الأطراف المعنية على خطة فانس - أوين للسلم بأكملها. وكل ما هو مطلوب الآن موافقة الجانب الصربي في البوسنة.

في هذا السياق الجديد سيتخذ مجلسنا اليوم قرارا بموجب الفصل السابع من الميثاق يأذن باستعمال القوة لضمان الامتثال للحظر المفروض على تحليق الطائرات في المنطقة المحظور فيها الطيران المنشأة بموجب القرار ٧٨١ (١٩٩٢) الذي استنكرنا انتهاكه المتكرر في الأسابيع القليلة الماضية.

من الضروري أن يفهم الجانب الصربي أن الصراع الذي يمزق أوصال جمهورية البوسنة والهرسك قد بلغ مرحلة جديدة، وأن مجلس الأمن قد قرر اللجوء الى استعمال القوة لضمان مراعاة قراراته. والقرار الذي نحن بصدد اتخاذه سيأذن بمشاركة عناصر أو دول أو منظمات أو ترتيبات إقليمية جديدة في الصراع، وسيكون تدخلها في ظروف جديدة كأداة لصنع السلم لا مجرد الحفاظ عليه.

وفيما يتصل بالوسائل التي يتبعها مجلس الأمن لتنفيذ قراره يود وفدي أن يعلمكم، سيدي الرئيس، بسروره الكبير بما تحقق من توازن بين الحاجة الفنية الى إقامة هياكل عسكرية فعالة والحاجة السياسية الى وضعها تحت سلطة مجلس الأمن بالتنسيق الوثيق مع الأمين العام. إننا نعتقد أن هذه المبادئ ينبغي أن تكون مثالا يحتذى به في عمليات حفظ السلم أو صنع السلم المقبلة التي ستنفذها الدول الأعضاء التي ستتصرف على الصعيد الوطني أو في إطار منظمات أو ترتيبات إقليمية.

في الختام، أود أن أؤكد رسميا أن على السلطات في بلغراد والقادة الصربيين المشاركين في الصراع في جمهورية البوسنة والهرسك أن يتخذوا الآن قرارهم أمام المجتمع الدولي وأمام شعبيهما. فإما أن يوقع الجانب الصربي بسرعة على خطة السلم المقترحة من الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا أو أن يواصل اتخاذ موقف يتسم بتحدي سلطة مجلس الأمن ويتمثل في تأخير عملية السلم ومواصلة "التطهير الإثني". وإذا فضل الخيار الأول فسيكون من الممكن الانتقال من منطق المواجهة الى منطق التعاون مع المجتمع الدولي بكل ما ينطوي ذلك عليه من معنى. أما إذا فضل الخيار الثاني فمن المحتم أن يتبع القرار الذي سنتخذه قرارات مماثلة.

ويعد وفدي الآن، بالتعاون مع شركائنا في مجلس الأمن، مشروع قرار يسعى الى تعزيز نظام الجزاءات ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المهددة بموجبه بعزلة اقتصادية كاملة.

السيد بيداووي (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تتابع اسبانيا بقلق واهتمام الحالة المأساوية السائدة في سائر أنحاء جمهورية البوسنة والهرسك، وبخاصة في عاصمتها سراييفو، والجزء الشرقي من البلد، الذي يتعرض للهجمات وللمضايقة العنيفة. وبالرغم من ذلك، فان كون الاتفاق الأخير لوقف اطلاق النار في تلك الجمهورية يحظى - على ما يبدو - بالاحترام أمر يمثل مصدر ارتياح بالنسبة لنا.

ان السكان المدنيين هم الضحايا الرئيسيين لهذا الصراع، وحالتهم البالغة السوء يزيد من تفاقمها العرقلة المستمرة لجهود الاغاثة على يد القوات الصربية في البوسنة، وفقا للتقارير الأكيدة الواردة من قوة الأمم المتحدة للحماية ومن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

وفي الرسالة المؤرخة في ١٩ آذار/مارس، والموجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن، ذكر الأمين العام أنه:

"بات من الواضح تماما أن مأساة انسانية كبرى قد تحل في شرق البوسنة والهرسك نتيجة لما تبديه العناصر الصربية من تحد لقرارات مجلس الأمن". (S/25456، الفقرة الخامسة)

والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، في بيان نشر في ٣ آذار/مارس، قد أدانت بدورها الفظائع التي تقترف في شرقي البوسنة، وأضافت جهودها الى الضغوط التي تبذلها مختلف الحكومات ضد أولئك المسؤولين عن تفاقم الحالة بغية وضع حد لهذه الأعمال وضمان حرية وصول المساعدة الدولية الى من يحتاج اليها من السكان.

وبلادي التي تدرك تمام الادراك المأساة التي يتعرض لها شعب البوسنة والهرسك، تسعى جاهدة، حسب استطاعتها، الى تحسين الحالة الانسانية في تلك الجمهورية وتسهم اسهاما لا بأس به بكتيبة من المشاة في قوة الأمم المتحدة للحماية لمرافقة القوافل التي ينظمها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

ولكوننا على اقتناع بالتزامنا بأن نبذل كل ما في وسعنا لوضع حد لهذه المأساة وبالمسؤولية الخاصة التي تقع على عاتقنا كأعضاء في مجلس الأمن، فاننا نود أن نعبر عن تصميمنا الأكيد على ألا نسكت عن أي عدم امتثال للقرارات التي يتخذها هذا المجلس.

وفي هذا السياق، نود أن نذكر بأن الحظر على الطيران في المجال الجوي للبوسنة والهرسك قد فرض بموجب القرار ٧٨١ (١٩٩٢)، المتخذ في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وتأكد من جديد في القرار ٧٨٦ (١٩٩٢)، المتخذ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. ومنذ ذلك التاريخ، وخلال عدة شهور، قدم الأمين العام سلسلة من التقارير المرحلية الى المجلس يبلغه فيها عن الانتهاكات المتكررة لهذه القرارات.

وفضلا عن ذلك، في البيان الرئاسي الذي صدر في ١٧ آذار/مارس الحالي، نتيجة للقصف الجوي لبلدتي غلادوفيتشي وأوساتيكا، أدان مجلس الأمن بقوة انتهاكات الحظر المفروض على الطيران، واسترعى النظر الى الانتهاك الأول للقرار ٧٨١ (١٩٩٢)، حيث دار قتال فعلي. وقد طالب ذلك البيان بأن تتخذ جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمسؤولين الرسميين الصرب في البوسنة اجراءات فورية لمنع أي تكرار لهذه الهجمات. وقد أعلن المجلس أيضا أنه سيواصل النظر في امكانية اتخاذ أية تدابير اضافية قد تكون لازمة لضمان الامتثال للقرارات ذات الصلة. وهذا تحذير جاد للغاية.

وقد شارك وفدنا مع وفود أخرى في إعداد مشروع القرار الذي نوشك على اعتماده والذي نشارك في تبنيه. انه مشروع قرار يتسم بأهمية سياسية بالغة. وبالتفويض باستعمال القوة، من خلال التفويض باتخاذ "جميع التدابير اللازمة" (S/25440، الفقرة ٤)، في حال حدوث انتهاكات جديدة، سيعبر مجلس الأمن عن تصميمه الأكيد على ضمان الامتثال للحظر على أي تحليق للطائرات في المجال الجوي للبوسنة والهرسك، باستثناء ما تسمح به قوة الأمم المتحدة للحماية.

ويود وفدي أن يؤكد على النهج التدريجي الذي اعتمد في هذا المشروع، والذي لابد بموجبه أن تنقضي سبعة أيام على اعتماد مشروع القرار قبل أن يكون في مقدور الدول الأعضاء أو المنظمات الاقليمية اتخاذ اجراءات الانفاذ في المجال الجوي للبوسنة والهرسك. وهذه التدابير قاصرة على المجال الجوي لتلك الجمهورية وعلى الممارسة المشروعة للدفاع عن النفس. وكل ما يتجاوز ذلك سيقتضي الحصول على تفويض جديد من هذا المجلس. وفضلا عن ذلك، فان التدابير المنصوص عليها في مشروع القرار هذا لن تطبق إلا بعد مرور سبعة أيام على التفويض باستعمال القوة، بموجب ما هو وارد في الفقرة ٤ من مشروع القرار المعروض علينا.

وعلى أي حال، يحدو بلادي وطيد الأمل في أن يكون لاعتماد هذا المشروع الأثر المطلوب وفي ألا يكون هناك داع لأن يلجأ المجتمع الدولي الى استعمال القوة. ولهذا السبب وتحقيقا لهذه الغاية، نود أن نذكر جميع أطراف الصراع وجميع الأطراف المعنية الأخرى بضرورة الامتثال الدقيق لقرارات المجلس وبالتزامها بالاحجام عن ارتكاب أي انتهاكات جديدة أو أعمال استفزازية أخرى.

السيد أريا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بتهانئ وفدي لكم، سيدي الرئيس، على توجيهكم البارز للمناقشات في هذا الشهر المعقد الحافل بالمشاكل. ولقد اتسم حكمكم الصائب وتوازنكم وقيادتكم بالامتياز في قيادة عمل المجلس لهذا الشهر، في الفترة التي توليتم فيها ووفدكم الرئاسة.

لقد كان الصراع القائم في جمهورية البوسنة والهرسك موضع العديد من التدابير التي اتخذها مجلس الأمن بهدف توفير الحلول لبعض أخطر جوانبه التي فرضت في بعض الأحيان مسؤوليات جديدة وأكثر تعقيدا على قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ولقد أيدت فنزويلا بتصويتها الايجابي كل تدبير من هذه التدابير على أمل أن نسهم بذلك في تخفيف التوترات ووقف المذابح ودعم عملية التفاوض. وطوال هذا الصراع الرهيب، استطاع المجلس أن يبقي نصب عينيه الهدف النهائي المتمثل في إستعادة السلم وكفالة الحد الأدنى من الشروط اللازمة لتوطيده، بصرف النظر عن تعقيد أو صعوبة المقررات التي تحتم اتخاذها.

ومن بين هذه المقررات، يعود مجلس الأمن مرة أخرى، بعد حوالي ستة أشهر، الى القرار ٧٨١ (١٩٩٢)، الذي فرض بموجبه المجلس حظرا على الطيران العسكري في المجال الجوي للبوسنة والهرسك بغية منع ما قد يكون بعدا بالغ الخطورة في هذا الصراع. ومع ذلك، بالرغم من الانتهاكات التي يكاد يبلغ عددها ٥٠٠ انتهاك متفاوت الدرجات لهذا الحظر، يمكن القول بأن القرار قد حقق هدفا هاما وأنه قد تم الحيلولة الى حد كبير دون انتشار الصراع باستخدام المجال الجوي لجمهورية البوسنة والهرسك. ولابد لنا أن نشكر قوة الأمم المتحدة للحماية، والدول الأعضاء والمنظمات الاقليمية التي قدمت لها دعمها، على جهودها والتزامها تحقيقا لهذه النتيجة.

إن الجميع يدركون أن أخطار حدوث صراع لا يمكن السيطرة عليه لم تختف. ليس هذا فحسب بل وعلى العكس فإن الأحداث الأخيرة تشير إلى إمكانية أن يكون هناك تحد صريح للحظر في وقت بدأت فيه المفاوضات تصل إلى مرحلة حاسمة. وهذا الخطر يجب تجنبه. وفنزويلا تشارك فيما ورد في مشروع القرار هذا من اعتقاد بأن المجتمع الدولي يجب أن يتخذ خطوات للتقليل من هذا الاحتمال وذلك، من ناحية، عن طريق فرض حظر كامل على الطيران الذي يتم لأغراض غير مرخص بها، ومن ناحية أخرى، عن طريق التفويض بإنفاذ الحظر من خلال اعتماد جميع الوسائل اللازمة.

وفنزويلا ستؤيد هذا القرار بسبب طابعه الوقائي ولما يقيمه من ربط بين الحظر على الطيران ومجموعة التدابير الرامية إلى تحقيق التسوية السلمية وإنفاذها. وتأمل فنزويلا في أن يفي هذا التدبير الجديد بالهدفين، وأن تتمكن جميع الأطراف من أن تتفهم الأمن الذي يوفره كضمان إضافي لتصميم مجلس الأمن على أن يسهم إسهاما فعالا في إحلال السلم على نحو فوري في جمهورية البوسنة والهرسك التي تعرضت لهجوم عنيف ووحشي على امتداد فترة طويلة.

وإذا فشل مجلس الأمن في أن يكفل الاحترام للقرار الذي نتخذه اليوم، فسيصبح من العسير تماما إقناع الأطراف بأن المجلس لديه فعلا القدرة والإرادة والتصميم السياسي على أن يفرض، من خلال جميع الوسائل اللازمة، تنفيذ قرارات معقدة وواسعة النطاق كتلك التي بدأ مجلس الأمن ينظر فيها في ضوء خطة السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل فنزويلا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد عكاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مع قبول جميع الأطراف في الصراع العنيف في البوسنة والهرسك خطة فانس - أوين للسلام - باستثناء الصرب طبعا - يصبح الطريق ممهدا الآن لتحقيق وقف اطلاق النار والسلم في هذا البلد المظلوم. إننا لم نواجه هذا الموقف من قبل، ويجب أن نجعل من الواضح أن هذه الفرصة لن تضيع منا. لقد شهدنا كثيرا في الماضي تزايدا في الأعمال العدائية من جانب الصرب في الوقت نفسه الذي كان يعتقد فيه أن المفاوضات ماضية في التقدم بحسن نية. إن الافتقار إلى آليات الإنفاذ في العديد من قراراتنا سمح للطرف المتصلب أن يتصرف من دون عقاب، غير مبال لما يترتب على أعماله من نتائج.

لهذا السبب، يعتبر وفد بلدي أن مشروع القرار هذا المتعلق بانتهاكات الحظر المفروض على تحليق الطائرات العسكرية في المجال الجوي لجمهورية البوسنة والهرسك، يمثل معلما هاما في الصراع البوسني. إنه الخطوة الأولى الحقيقية نحو التصدي لأعمال المعتدين في هذا الصراع. وهو يرسم خطا

واضحا لا يمكن بعده أن يمر أي مزيد من الاستخفاف بجهودنا ومواقفنا بدون أن يُرد عليه. إنه دليل على تعاظم فقدان الصبر من جانب المجتمع الدولي حيال تعنت الصرب، وهو ليس سوى رمز قوي للعزيمة الجديدة التي يتصف بها المجتمع الدولي.

إننا نشعر بأن مشروع القرار يجب أن يردعهم عن طبيعة ومستوى العدوان الذي يرتكبونه، وإلا فإنهم يجازفون بمزيد من تدخل المجتمع العالمي في هذا الصراع المأساوي. إن اختلال التوازن في التسلح الذي كان طوال الوقت لصالح الصرب لا يمكن بالطبع إلا أن يستدعي التساؤل ما إذا ينبغي السماح لهم باستخدام الجو لتحقيق مطامعهم. لذلك - ومهما كان من تأخير - فإن أهمية قرارنا اليوم، وهو قرار يقطع شوطا بعيدا في مواجهة هذا التصلب - بل هذا التحدي العنيد - تكمن في أنه ناجم عن موقف موحد.

السيد بربوسا (الرأس الأخضر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن رئيس وفد بلدي السفير جيسس، في بيانه الأخير الذي ألقاه أمام المجلس بتاريخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٢ فيما يتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك، قال ما يلي:

"كل هذه المعاناة وكل هذا القتل والتدمير، وكل هذه الفظائع التي ترتكب بشكل خاص ضد مسلمي البوسنة تشاهد المرة تلو المرة في كل مكان من العالم بأقصى مشاعر الاستياء والإحباط.

"ونجد أنه من الصعب أن نفهم كيف يمكن أن يحدث هذا اليوم في أي جزء من العالم، كيف يمكن أن يتعرض الناس للقتل والطرد من منازلهم وأن تنتهك حقوقهم الأساسية أمام أعين المجتمع الدولي الذي يبدو أنه لا يفعل شيئا لنجدتهم، كيف يمكن أن يحدث هذا في هذا العصر؟

"وهذا المجلس نفسه، وهو مجلس يعتمد عليه أمن الأمم الصغيرة العديدة، كما هو مفروض، لم يتجاوز نداءات السلم. حقا لقد صدرت عدة نداءات، ولكنها ذهبت هباء." (S/PV.3106، ص ص ٥ - ٦)

لقد انقضى منذ ذلك الحين سبعة أشهر، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن والأمين العام، في سبيل التوصل إلى حل تفاوضي للصراع في البوسنة والهرسك، لم نستطع أن نمنع تدهور الحالة باستمرار مما أقحم الشعب في هذا البلد - ولا سيما المجتمعات الإسلامية في شرقي البوسنة - في مأساة إنسانية هائلة، إلى درجة أن وجوده ذاته بات في خطر.

إن بلوغ هذه الحالة مرده بوضوح إلى أن المسؤولين عن الحالة المأساوية - أي الصرب - انتهكوا على نحو منتظم جميع قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار الذي أقام منطقة حظر الطيران.

لقد حان الوقت ليستخدم المجلس بصورة نهائية السلطة التي منحه إياها ميثاق الأمم المتحدة بغية وضع حد للمأساة الرهيبة لشعب البوسنة. وانطلاقا من ذلك، يرحب وفد بلدي ترحيبا حارا بمشروع القرار المعروض على المجلس الآن، والذي يضع التدابير من أجل تنفيذ قراراتنا السابقة فيما يتعلق بمنطقة حظر الطيران فوق جمهورية البوسنة والهرسك.

ودون الإفراط في التفاؤل بخصوص الآثار العسكرية لمشروع القرار هذا - وهو تفاؤل قد يثبت أنه لا أساس له - يبدو أن مشروع القرار هذا يتصف بأهمية بالغة من الناحية السياسية. ووفد بلدي على قناعة راسخة حقا بأن مشروع القرار هذا، باعتباره الخطوة الأولى في عملية ترتبط بسلسلة من الخطوات الضرورية الأخرى لإحلال السلم والأمن في جمهورية البوسنة والهرسك، يمكن أن يساعدنا في التوصل إلى نقطة تحول في هذه الحالة ويشكل في الوقت ذاته منطلقا جديدا باتجاه أهداف السلم التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها في هذا البلد الذي يعاني شعبه الكثير.

ومع ذلك، نحن نعتقد أن أقصى ما ينجم عن هذا العمل من فعالية لن يتحقق إلا إذا قرر مجلس الأمن أن يتخذ تدابير أخرى في المستقبل القريب، ولا سيما التدابير المتعلقة بحظر استعمال الأسلحة الثقيلة ووضعها تحت المراقبة الدولية. ومن هذا المنطلق رحبنا بتوقيع الرئيس عزت بيكوفيتش والسيد بوبان على جميع الوثائق التي نجمت عن المفاوضات الطويلة والجادة التي جرت تحت الإشراف الواعي والمقتدر للوزير فانس واللورد أوين. ويسعدنا على نحو مماثل أن نرى التقرير الموضوعي والواقعي الذي قدمه الأمين العام الذي بين مسؤولية المجلس في الإسهام عن طريق العمل الراسخ والفعال في إحلال السلم الدائم ليس في البوسنة والهرسك فحسب، بل في جميع البلدان التي نشأت عن تفكك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية.

إن وفد بلدي سيصوت إذن لصالح مشروع القرار المعروض على المجلس الآن.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم مشروع هام، وهو يطرح للتصويت في لحظة بالغة الأهمية في الرواية الرهيبة للبوسنة والهرسك منذ أعلن استقلالها العام الماضي. إنه هام، لأنه يبين أن المجلس ليس على استعداد لقبول انتهاك قراراته. لقد كان المجلس صبورا جدا. وانني أعرف أن البعض يقول إنه كان صبورا أكثر مما ينبغي. إن وفد بلادي لا يعتقد أنه كان صبورا أكثر مما ينبغي؛ اننا نعتقد أن المجلس ينبغي أن يبطئ في الترخيص باستخدام القوة. إلا أن الطائرات المقاتلة كانت تحلق على قرى البوسنة الشرقية منذ أيام قليلة، وكانت هذه خطوة بعيدة كثيرا الى حد لا يتسامح عنده بشأنها في أي ظرف من الظروف.

إن فرض حظر على تحليق الطائرات فوق المنطقة الذي سنرخص به نحن - المجلس - اليوم ليس موجها ضد أي طرف من الأطراف. إن جميع الأطراف انتهكت حظر تحليق الطائرات فوق المنطقة، إلا أن الأطراف الصربية فعلت ذلك أكثر من غيرها. كما أن فرض الحظر لا يتطلب استخدام القوة؛ لن يحتاج الى استخدام القوة بمقتضى هذا القرار اذا لم تنتهك طائرات هذا الحظر.

إن هذه لحظة هامة لأن توقيع الحكومة البوسنية على خطة الوزير فانس واللورد أوين، التي وقعا عليها في الأسبوع الماضي، يمكن أن يكون نقطة تحول هامة. والمطلوب الآن من الجانب الصربي البوسني أن يفعل مثل ذلك، وأن يعترف بأن أمن ورفاه شعبه لا يمكن تحقيقهما إلا على طاولة المفاوضات وليس في ميدان المعركة.

إن الحكومة البريطانية - من جانبها - تؤيد خطة فانس - أوين كامل التأييد، وهي تناقش الآن قرارا جديدا هاما يرمي الى دعم ذلك التأييد من جانب المجتمع الدولي بكامل ثقله. ونأمل أن يتلقى الصربيون في البوسنة، وكذلك الذين يحتلون مواقع السلطة في بلغراد الرسالة، وهذه هي الرسالة: أنهم اذا لم ينصاعوا للمجلس، فإن النتائج بالنسبة لهم ستكون وخيمة، بزيادة عزلتهم سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية. واذا انصاعوا لرسالة المجلس، فإن جميع جمهوريات يوغوسلافيا سابقا ستتمكن من أن تشغل أماكنها بوصفها دولا أوروبية مع احتمال وضع أهوال العامين الماضيين خلف ظهورها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سأطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/25440.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، اسبانيا، البرازيل، جيبوتي، الرأس الأخضر، فرنسا، فنزويلا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الممتنعون عن التصويت: الصين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٤ صوتا مؤيدا ولم يعترض أحد، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. ومن ثم يكون مشروع القرار قد اعتمد باعتباره القرار ٨١٦ (١٩٩٣).

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن البرازيل لا تزال تؤيد باستمرار تسوية النزاعات بالوسائل السلمية التفاوضية، كما أنها تعتقد أن تدابير الإنفاذ المتخذة بمقتضى الفصل السابع ينبغي أن يكون آخر اجراء يلجأ اليه، بعد أن تتأكد ضرورته بوضوح. وفيما يتعلق بالصراع في البوسنة والهرسك تعد تلك المبادئ أكثر صلاحية، وينبغي أن ترشد مساعينا في المساعدة على طلب السلم والتصالح في ذلك البلد.

إن الجهود الدؤوبة التي بذلها الرئيسان المشاركان السيد فانس واللورد أوين في الأشهر السبعة الماضية أسفرت عن خطة سلام شاملة مصاغة بعناية. إن الخطة، بالنظر اليها في مجموعها، توفر اطارا صحيحا لتحقيق حل عادل قابل للاستدامة للصراع المأساوي الدائر في البوسنة والهرسك.

وهذا الحل يجب أن تراعى فيه بالضرورة المصالح المشروعة ويحفظ حقوق الشعوب البوسنية الثلاثة. إن الجهود الدبلوماسية الدائرة في اطار محادثات السلام يجب أن يتاح لها النجاح. ويجب أن يستعد مجلس الأمن للقيام بواجبه في دعم تلك الجهود.

لقد صدق وفد البرازيل مؤيدا القرار الذي صدر اليوم. إن فرض حظر على تحليق الطائرات العسكرية في المجال الجوي للبوسنة والهرسك بمقتضى القرار ٧٨١ (١٩٩٢) كان يرمي الى ضمان سلامة ايصال المساعدة الانسانية، والى المساعدة على تعزيز وقف الأعمال العدائية في البوسنة والهرسك. وفي الوقت نفسه، تعهد المجلس بالنظر بشكل عاجل في اتخاذ التدابير اللازمة لفرض الحظر في حالة وقوع انتهاكات. وقد كان المتوقع أن تمتثل جميع الأطراف وذوو الشأن الآخرون لاحكام ذلك القرار والقرار ٧٨٦ (١٩٩٢) شأنهما شأن جميع قرارات مجلس الأمن التي يجب الامتثال لها وفقا للميثاق.

وللأسف، فإن الانتهاكات ظلت مستمرة، وكما ذكر في البيان المؤرخ ١٧ آذار/مارس ١٩٩٣ الذي أصدره رئيس مجلس الأمن مؤخرا حدث تفاقم للوضع، حيث رصدت قوة الأمم المتحدة للحماية أولى الانتهاكات لحظر تحليق الطائرات التي تضمنت نشاطا قتاليا. ولذلك فإن اصدار القرار الحالي لا ينجم عن عدم الامتثال لقرارات سابقة ذات صلة فحسب، ولكن أيضا عن التغييرات الملاحظة في نوعية الانتهاكات.

إن وفد البرازيل يعلق أهمية خاصة على أنه وفقا للقرار الذي اتخذناه توا سيمارس تنفيذ الترخيص الوارد في الفقرة ٤ من المنطوق تحت سلطة مجلس الأمن وسيخضع لتنسيق وثيق مع الأمين العام وقوة الأمم المتحدة للحماية؛ وسيبلغ مجلس الأمن بالكامل بالأعمال ذات الصلة؛ وستكون التدابير التي تتخذ في المجال الجوي للبوسنة والهرسك في حالة وقوع انتهاكات أخرى متناسبة مع الظروف المحددة وطبيعة التحليق الجوي؛ وأن المنظمات أو الترتيبات الاقليمية المنخرطة في العمل ستقوم بذلك وفقا لأحكام الفصل الثامن من الميثاق؛ وسيحرص كل الحرص على ضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة والمنظمات الانسانية العاملين على الساحة.

ويفهم وفد بلادي أن التدابير المتخذة ستكون لمدة محدودة، وأنه بمجرد أن تسمح الحالة، سيبدأ المجلس - الذي سيبقي هذه المسألة قيد نظره النشيط - في استعراض تلك التدابير.

السيد ووكر (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أيدت الولايات المتحدة بشدة القرار الذي اتخذه مجلس الأمن توا بل شاركت في تقديمه. وكما يدرك هذا المجلس فعلا، فإن الولايات المتحدة ظلت ولوقت طويل تؤيده، وعملت بقوة في الأيام الأخيرة على اتخاذ قرار من شأنه أن يعبر بشكل قاطع عن ارادة المجتمع الدولي لفرض قرارات هذا المجلس والاتفاقات التي وقعتها الأطراف البوسنية.

كما يذكر أعضاء هذا المجلس، أتفقت جميع الأطراف البوسنية على حظر تحليق الطائرات العسكرية فوق البوسنة في مؤتمر شهر آب/أغسطس ١٩٩٢ الذي رأسه اللورد كارينغتون. وقبل أن يجف مداد ذلك الاتفاق بدأ حدوث انتهاكات - قام بغالبيتها الصربيون البوسنيون.

إن القصف الجوي الذي شنته قوات الصرب البوسنية على أهداف الحكومة البوسنية في ١١ آذار/مارس من هذا العام والذي أدانه مجلس الأمن بكل بلاغة واقتدار في بيانه المؤرخ ١٧ آذار/مارس ما هو إلا آخر الانتهاكات الصارخة لاتفاق مؤتمر لندن وقرار مجلس الأمن اللاحق بشأن منطقة حظر تحليق الطائرات.

فهذه الهجمات الجوية تأتي بعد أكثر من ٤٠٠ انتهاك سافر آخر منذ اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٧٨١ (١٩٩٢) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وفي مواجهة هذه الانتهاكات واصرار الصرب البوسنيين على الاستخفاف بإرادة المجلس دون خوف من عقاب، لم يعد أمامنا من خيار سوى أن نتصرف الآن.

وعلى الصرب البوسنيين أن يعوا أن هذا القرار هو الدليل على قلق المجتمع الدولي المتزايد وعدم قبوله لأعمال العدوان التي يرتكبونها. إن مصداقية الأمم المتحدة ونهجها الكامل إزاء حسم هذا الصراع تتوقف على استعدادها لأن نتصرف بقوة وفعالية، كما نفعل الآن من خلال هذا القرار. ونكرر أن الولايات المتحدة تشجب العدوان الصربي على دولة عضو في هذه المنظمة. ولن نقبل محاولات الصرب تغيير الحدود الدولية بالقوة. وسنبذل كل ما في طاقتنا لنكفل تقديم من يرتكبون الانتهاكات الشنيعة لحقوق الانسان والقانون الانساني الدولي ضد المدنيين الأبرياء لبد العدالة. هذا القرار ينبغي أن يوجه رسالة مفادها أنه اذا أراد الصرب البوسنيون أن ينضموا مرة أخرى الى أسرة الأمم فيجب أن يكون سلوكهم متسقا مع المعايير الدولية. ولن نقبل بأقل من ذلك.

وبينما يتعين على المجتمع الدولي أن يشجع الأطراف على التوصل الى هذه التسوية، علينا أيضا أن ندلل على أنه لا يكفي التوقيع على قصاصات من ورق دون توفر النية على تنفيذها. وبإبداء عزيمتنا على تنفيذ الاتفاقات يكون المجلس اليوم قد قدم الدليل على التزامنا بالسلم وعزمنا المعقود على انهاء الصراع.

السيد شين جيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن عملية التفاوض التي يترأسها الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة بلغت الآن مرحلة حرجة. ويحدونا وطيد الأمل أن تتوقف الأطراف المعنية فورا عن أعمال القتال وأن تضع موضع التنفيذ وقفا حقيقيا لاطلاق النار، وأن تسعى الى اتفاق مبكر على خطة للتسوية.

إننا، من حيث المبدأ، لا نعترض على انشاء منطقة محظور تحليق الطائرات فيها في البوسنة والهرسك بموافقة الأطراف المعنية، بغية تخفيف حدة التوتر وكفالة سير أنشطة الاغاثة الانسانية في يسر

وسلاسة. ومع ذلك فإن موقفنا المبدئي من قرار مجلس الأمن ٧٨١ (١٩٩٢) ما زال لم يتغير. ونود أن نسجل رسميا أن لدينا تحفظات على الاستناد الى الفصل السابع من الميثاق للسماح للبلدان باستعمال القوة في تنفيذ منطقة الحظر الجوي.

علاوة على ذلك، نلاحظ أن الأمين العام للأمم المتحدة أرسل الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٣ يذكر فيها أن قائد قوة الأمم المتحدة للحماية يساوره قلق بالغ ازاء فحوى الحكم ذي الصلة في القرار الحالي. وكان من رأيه أن اجراءات التنفيذ التي يأذن بها القرار سيكون لها نتائج سلبية على وجاهة مهمة القوة في اطار ولايتها الحالية.

ولا يسع الوفد الصيني إلا أن يشعر بقلق بالغ إزاء هذا الأمر. وعلى ضوء ما تقدم، امتنع وفد الصين عن التصويت على مشروع القرار الذي اعتمد توا.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): صوت وفد الاتحاد الروسي مؤيدا قرار مجلس الأمن الذي اتخذ منذ قليل، على أساس الاعتبارات التالية.

حرصا على وقف أعمال القتال في البوسنة والهرسك، وضمانا للايصال الآمن للمساعدة الانسانية، اتخذ مجلس الأمن، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، القرار ٧٨١ (١٩٩٢) الذي يفرض حظرا على تحليق الطائرات العسكرية غير المأذون لها في المجال الجوي للبوسنة والهرسك.

إن الوفد الروسي يؤمن بأنه لا يحق لأحد أن ينتهك قرارات مجلس الأمن، ومع ذلك فإن جميع الأطراف الثلاثة في البوسنة، على الرغم من الحظر، ارتكبت أعمالا تتنافى مع ما يطالب به المجلس. ففي الفترة المنصرمة تم تسجيل عدة مئات من الانتهاكات كانت في بعض الحالات ذات طابع عسكري واضح. ولابد من وضع حد لهذه الأعمال.

إن القرار الذي اتخذناه يتوخى تطبيق تدابير تنفيذية على من ينتهك المجال الجوي للبوسنة والهرسك. وهذا، بطبيعة الحال، ينطوي على امكانية قيام طائرات الرصد باتخاذ التدابير المناسبة للدفاع عن النفس. ونحن نوجه انتباهكم الى أن قواعد السلوك السليمة للعملية، كما هو منصوص عليه في الفقرة ٥ من القرار، يجب أن تنسق مع الأمين العام ومع قوة الأمم المتحدة للحماية. ونؤكد على أهمية الحكم الوارد في القرار والمتعلق بمهلة الـ ١٤ يوما قبل بدء تنفيذ التدابير المتوخاة في القرار.

ونأمل أن تبدي جميع الأطراف في البوسنة والهرسك الاحترام الواجب لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتدابير التي يتخذها لضمان ظروف السلم الكفيلة بالتوصل الى تسوية سياسية. كما نرجو ألا

تقترن اجراءات تأمين منطقة حظر الطيران بانتهاكات أو حوادث. ويتعين على الجانب الصربي البوسني أن يضع في الحسبان الكامل أحكام الفقرة ٩ من القرار التي تفيد بأنه اذا قبل اقتراحات الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية قبل تاريخ بدء تنفيذ العملية، فإن تدابير تنفيذ تلك التسوية تجب التدابير الواردة في القرار الحالي.

ويأمل الاتحاد الروسي في أن يكون في اتخاذ هذا القرار رسالة جادة موجهة الى جميع الأطراف البوسنية فيما يتعلق بتصميم مجلس الأمن على السعي بهمة ونشاط الى وضع نهاية سريعة للصراع البوسني عن طريق تنفيذ خطة فانس - أوين للسلم. وروسيا، من جانبها، ستواصل القيام بكل ما في وسعها من أجل تحقيق ذلك الهدف.

السيد إردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن القرار ٧٨١ (١٩٩٢) الذي اتخذه مجلس الأمن في تشرين الأول/اكتوبر الماضي وفرض بموجبه حظرا على تحليق الطائرات العسكرية في المجال الجوي لجمهورية البوسنة والهرسك قد اعتبر آنذاك عنصرا هاما في الجهود المبذولة من أجل وقف، وعكس اتجاه، العدوان على دولة قبلت مؤخرا في عضوية الأمم المتحدة. وقد مضت بضعة أشهر على ذلك، وبدلا من أن نشهد نهاية للصور المفزعة، صور المأساة البوسنية، فإنها استمرت تظهر أمام أعيننا وتؤرقنا وتذكرنا بفظائع الحرب العالمية الثانية - بل تتساوى معها.

ونرى مرور الوقت أيضا في ما يقرب من ٤٠ مذكرة شفوية توفر لنا معلومات من قوة الأمم المتحدة للحماية عن الانتهاكات الملحوظة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتي يصل عددها الآن الى ٥٠٠ انتهاك تقريبا. وعلى الرغم من أن هذه التقارير مروعة فإننا أصبحنا معتادين عليها وبالتالي على الانتهاكات ذاتها.

وقد كسرت رسالة الأمين العام المؤرخة في ١٦ آذار/مارس مسار هذه الأحداث المعتادة، إذ أعلنت عودة جانب من جوانب الصراع في البوسنة والهرسك اعتقدنا أننا تغلبنا عليه: هجمات القصف العديمة الرأفة على العديد من المواقع في ذلك البلد. وقد كان موعد استئناف عمليات القصف، في ١٣ آذار/مارس، نقطة تحول في السلسلة الطويلة للجهود الدولية المبذولة استجابة للأحداث في البوسنة والهرسك. وقد رأى مجلس الأمن أن الوقت قد حان لاتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان الاحترام لمنطقة حظر الطيران في البوسنة والهرسك.

ولكن كان لا بد من مرور بضعة أسابيع قبل أن يتم اليوم اعتماد مشروع قرار بشأن هذه المسألة. وهنغاريا كانت تفضل أن يتخذ مجلس الأمن هذه الخطوة قبل فترة طويلة. لقد اتخذ القرار بشأن منطقة حظر الطيران في سياق الحالة الخطيرة السائدة في البوسنة والهرسك، وهي حالة تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين. ونحن نعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعلن بشكل قاطع أنه لن يعترف بأي أمر واقع ناجم عن غزو الأراضي أو عن "التطهير العرقي".

وأود أن أبين بوضوح أن العالم لا يرغب في معاقبة الطائفة الصربية، وإنما قصده تلك الممارسة السياسية التي تسبب ضررا لا مثيل له من قبل، الفيروس السياسي الخطير للغاية، والمسؤولون عنها.

لقد أعلن وزراء خارجية ايطاليا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وكرواتيا والنمسا وهنغاريا - وهي البلدان المشاركة في مبادرة أوروبا الوسطى - في البيان الصادر عقب اجتماعهم في بودابست بتاريخ ٢٢ آذار/مارس عن فزعهم إزاء الحرب التي لا تزال تمزق البوسنة والهرسك. وقد أدانوا بقوة القصف

الذي يشكل انتهاكا صارخا لقرار مجلس الأمن ٧٨١ (١٩٩٢)، وقيام القوات الصربية البوسنية بعرقلة إيصال المساعدة الإنسانية الى الذين كانوا وجهتها.

وأبدى وزراء خارجية هذه البلدان الثمانية في تلك المنطقة عن قلقهم العميق إزاء احتمال تجاوز الصراع حدوده الحالية الى مناطق أخرى. وقد حثوا على إيجاد تسوية سياسية لهذه الأزمة تحترم مبادئ حرمة الحدود، والسلامة الإقليمية، والسيادة، وضمان الحماية الكاملة لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

واعتبر وزراء الخارجية أن اتخاذ إجراء عسكري في إطار قرارات الأمم المتحدة هو الملاذ الأخير لإنهاء الحرب وضمان تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة باستخدام تدابير الإنفاذ.

وتعتقد هنغاريا أن القرار الذي اتخذ اليوم يمكن أن يكون فعالا في إنهاء عملية تهدد دولة بالفناء وبلدا مستقلا بالإزالة. وإننا نلاحظ أن القرار يعتمد على قبول جميع الأطراف البوسنية بخطة التسوية التي اقترحها الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا. ومن الواضح بالتالي أن تطبيق تدابير الإنفاذ أو عدمه يعتمد على موقف أحد الأطراف في الصراع: الصرب في البوسنة والهرسك.

ومن ثم، نرى أنه إذا استمر العدوان، وإذا رفض ذلك الطرف الانضمام الى الأطراف الأخرى الموقعة على خطة السلام، فينبغي أن يتبع قرار اليوم تدابير صارمة وملتزمة بنفس القدر لمنع أية أعمال استفزازية أو عدوانية في المستقبل، ومن ضمنها ما يتعلق بمنع استخدام الأسلحة الثقيلة، التي تشكل مصدر القدر الكبير من التدمير والمعاناة، والرقابة الدولية الفعالة على هذه الأسلحة، وما يتصل بمزيد من الرقابة الفعالة والمشددة على الجزاءات المفروضة بالفعل ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وإذا كان ذلك الطرف على استعداد للتخلي عن نواياه التوسعية والعدوانية ولإنهاء هذه الحرب الوحشية، والتوقيع على خطة التسوية، فإن التدابير المدرجة في قرار اليوم ستشكل جزءا من عملية تنفيذ خطة التسوية.

هذه هي اللحظة الفاصلة. نحن نأمل بإخلاص في أن تنتهي التحديات والمناورات وأعمال الابتزاز هذه المرة وفي أن يسود العقل.

السيد شيغي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا تزال الحكومة اليابانية تشعر بالقلق الشديد إزاء الحالة الخطيرة السائدة في البوسنة والهرسك، ولا سيما الجزء الشرقي. إن الانتهاكات الصارخة لقرار مجلس الأمن ٧٨١ (١٩٩٢)، كما أبلغنا الأمين العام، تشكل مصدرا للقلق البالغ.

ولهذا السبب، صوت وفد بلادي لصالح القرار المتخذ توا. واليابان تؤيد بالكامل صفقة السلم التي أعدها الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا. وتحث حكومة بلادي على أن يقوم الطرف الصربي البوسني بالتوقيع على الوثائق المتصلة في أقرب وقت ممكن. لقد انتظرنا بالفعل لأطول مما يمكن في الوقت الذي استمرت فيه مأساة كبيرة.

إن حكومة بلادي تشيد بجميع موظفي قوة الأمم المتحدة للحماية والوكالات الدولية المشاركين في أنشطة المعونة الإنسانية في البوسنة والهرسك. ويحدونا الأمل في أن التدابير التي أذن بها المجلس بموجب قرار اليوم ستنفذ بتنسيق وثيق مع الأمين العام وذلك، في جملة أمور، من أجل ضمان استمرار الأنشطة الإنسانية في المنطقة.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد بلادي بحرارة باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٨١٦ (١٩٩٣). ونحن نعتقد أن إجراءات مجلس الأمن، كما هي متوخاة في هذا القرار، ستقطع شوطا طويلا نحو كفالة إنفاذ منطقة حظر الطيران فوق البوسنة والهرسك.

ومع أن الإنفاذ الفعال لمنطقة حظر الطيران فوق البوسنة والهرسك خطوة هامة ومرغوب فيها كثيرا من جانب المجلس، فإنه مجرد عنصر واحد في سلسلة من الإجراءات الحاسمة التي نعتبرها ضرورية لإنهاء العدوان الصربي في جمهورية البوسنة والهرسك. إن هذا العدوان يتخذ سمة حملة بغيضة "للتطهير العرقي" ووحشية إنفاذ لا مثيل لها حتى في أحلك فترات التاريخ الإنساني. وقد شاهدنا بإحساس متعاظم من الفزع والنفور سلسلة من المذابح، وأعمال التعذيب، والاغتصاب، والطرد القسري، والإعدامات دون محاكمة، وإقامة مخيمات الاعتقال، ومصادرة الممتلكات، واستخدام الحصار، وقطع الإمدادات الغذائية والمواد الضرورية الأخرى للمراكز السكانية المدنية. وكان كل ذلك جزءا من سياسة متعمدة ترمي الى إقامة مناطق متجانسة إثنيا ويجري تنفيذها بانتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن والتزامات حقوق الإنسان.

منذ أن تشرفت باكستان بالانضمام الى المجلس في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام، ما فتئنا نحث على اتخاذ تدبير حاسم وسريع لوضع حد للعدوان الصربي من خلال مجموعة من التدابير الملموسة، بما فيها انشاء منطقة يحظر فيها تحليق الطائرات. وعلى الرغم من ذلك، وفي الاطار الآني، يعرب وفد بلادي عن الأمل بأن يكمل المجلس التدبير الذي اتخذه لحد الآن بموجب قراراته ذات الصلة، بما في ذلك القرار المتخذ توا، وذلك بأن يأذن أيضا باتخاذ تدابير الانفاذ الصحيحة من أجل تجميد نقل الأسلحة الثقيلة في البوسنة والهرسك. ويعتقد وفد بلادي أن هذا التدبير المقترح يتماشى مع الأحكام ذات الصلة لخطة السلم المتصلة بالترتيبات العسكرية، ويساعد على ضمان وقف فوري للنار ويسهم من ثم على نحو ايجابي في جهود السلم المضطلع بها من جانب الرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا.

السيد بن جلون - تويمي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ترحب المملكة المغربية باتخاذ القرار ٨١٦ (١٩٩٣) الذي يعد دون شك نقطة تحول هامة في موقف المجلس حيال مأساة البوسنة والهرسك. لقد أيدت بلادي هذا القرار وعملت لفترة مع الوفود الأخرى كافة في محاولة لاعتماده، ولذلك لم يكن تأييدنا لمشروع القرار مفاجئا.

وفي حين أنه لن تترتب على القرار أية آثار هامة من الناحية العسكرية، فإنه يكتسي أهمية سياسية بالغة. لقد قرر المجلس أخيرا، وبعد تفكير عميق ومناقشات عديدة، أن يتخذ التدابير اللازمة وأن يستخدم القوة لتنفيذ قراراته. واعتقد أن هذا كان ضروريا، وخاصة أن النظاعات التي ارتكبت في البوسنة والهرسك، لا سيما البوسنة الشرقية، وصلت الى درجة لا تطاق.

والقرار يتسم بأهمية قصوى أيضا لأنه أتى في منعطف تاريخي حاسم في أزمة البوسنة والهرسك. فمنذ بضعة أيام رحبنا جميعا بالتوقيع على الوثائق العديدة التي تشكل خطة فانس - أوين من جانب الطرفين، المسلمين في حكومة البوسنة والهرسك والكرواتيين في البوسنة والهرسك. لقد حان الوقت لأن يقوم المجلس بإرسال رسالة واضحة جدا لجميع الأطراف، وخصوصا للصرب البوسنيين، مفادها أنه سيتخذ جميع التدابير الضرورية لإنهاء الصراع والمأساة.

إن الخيار بالنسبة للصرب البوسنيين واضح غاية الوضوح. فبإمكانهم أن يتعاونوا ويقنّعوا على مختلف الوثائق التي لم يوقع عليها حتى الآن - أي خطة فانس - أوين للسلم - والتعاون على نحو كامل في تنفيذ هذه الترتيبات التي تم التوقيع عليها، واعتقد أنه في تلك الحال سيتمكن هذا الطرف من المشاركة الطبيعية في الحياة السياسية لجمهورية البوسنة والهرسك وأن ينضم مجددا الى المجتمع الدولي. ومن ناحية أخرى، يمكن

للصرب البوسنيين أن يواصلوا تحدي مجلس الأمن واللجوء الى التسويف وسياسة المماطلة لتفادي التوقيع على مختلف الاتفاقات، بغية تجنب التوصل الى حل سياسي، وفي هذه الحالة فإن مجلس الأمن، على النحو الذي اتضح في هذا القرار ، سيكون على استعداد لاتخاذ المزيد من التدابير، تدابير ملزمة لاستخدام جميع الوسائل الموضوعة تحت تصرفه من أجل وقف الصراع.

وسيشارك وفد بلادي على نحو نشط في اتخاذ التدابير الأخرى الجارية في مجلس الأمن في محاولة لممارسة ضغط على الصرب البوسنيين بغية دفعهم الى توقيع الاتفاقات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أخيرا، أود أن أدلي ببيان موجز نيابة عن حكومة نيوزيلندا.

باتخاذ القرار الخاص بإنفاذ منطقة الحظر المفروض على تحليق الطائرات في المجال الجوي للبوسنة والهرسك، فإن مجلس الأمن قد اتخذ توا خطوة سياسية هامة في جهوده لإنهاء الصراع في جمهورية البوسنة والهرسك. ومنذ خمسة أشهر عقد المجلس العزم على فرض حظر على تحليق الطائرات العسكرية في البوسنة والهرسك. ومنذ ذلك الحين وقعت انتهاكات متكررة لهذا الحظر، بلغت ذروتها فيما ورد في التقارير عن تحليق طائرات تقوم بأعمال قتالية في أوائل هذا الشهر.

وتعتقد نيوزيلندا أن المجلس قد اتخذ الآن خطوة ضرورية على نحو مدروس وواف لتهيئة إنفاذ هذا القرار. وبهذا فإن المجلس يرسل إشارة قوية لأطراف الصراع في البوسنة والهرسك بأنه لن يتهاون إزاء أية انتهكات لقراراته ومقرراته.

وحسب ما نرى، ان الهدف الوحيد للمجلس في اتخاذ هذا القرار وغيره من القرارات المتصلة بالحالة في البوسنة والهرسك هو إنهاء الصراع في هذا البلد وتوفير الأسس لإقامة سلم دائم، وأنه لفي هذا الإطار يتطلع وفد نيوزيلندا الى توقيع الصرب البوسنيين على الوثائق المطروحة عليهم. فالخيار خيارهم.

وباتخاذ القرار يعلن المجلس أيضا بأنه ينبغي أن تكون بل ستكون هناك عواقب يتحملها أي طرف من أطراف الصراع يصر على موقفه.

والآن أواصل مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

ليس هناك من متكلمين على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد أنهى المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥